وزارة الصحة
Ministry of Health

رؤية عُمان 2040
Oman Vision

بيان معالي
الدكتور وزير الصحة
أمام مجلس الشورى
26 ـ 27 إبريل 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد..

معالي الأخ / خالد بن هلال بن ناصر المعولي الموقر

رئيس مجلس الشـــــــــــــــــورى

الأخوة / أصحاب السعادة أعضاء المجلـــس المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

في بداية الأمر، نود أن نعبر عن بالغ الشكر والتقدير لمجلس الشورى الموقر على استضافته الكريمة للوزارة تحت قبته، ونثمن لكم تعاونكم الوثيق معنا في الارتقاء بالرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الصحي بسلطنة عمان، والذي يتجسد في الشراكة الأساسية بين الوزارة والمجلس في التنمية الصحية المتمثلة في اللجنة الصحية واللجان المشتركة ومتابعة أصحاب السعادة الأعضاء ممثلي الولايات للخدمات والبرامج والمحافل الصحية بكافة المحافظات، ونتطلع أن يثمر عن هذا اللقاء مجموعة من الأفكار النيرة، والاقتراحات الموضوعية المهمة التي تنصب في خدمة تطوير القطاع الصحي، وتهم المواطن وتلبي احتياجاته وتطلعاته؛ لنمضي معا في نهضة عمان الحديثة؛ آخذين في الاعتبار أن الإنسان هو محور التنمية وصانعها، وهو مرتكز أساسي تسير عليه النهضة المتجددة التي يحمل لواءها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه.

معالي رئيـــــــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضاء المحترمين ،،،

عكفت الوزارة على إنجاز مجموعة مهمة من المشاريع الصحية الاستراتيجية المدرجة في خطة التنمية الخمسية العاشرة، ومن أبرزها:-

- اعتماد السياسة الصحية الوطنية.

- اعتماد السياسة الوطنية لحوكمة وإدارة المعلومات الصحية.
- إطلاق "النظام العماني لاعتماد المؤسسات الصحية.
- الانتهاء من تقييم أداء النظام الصحي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- الانتهاء من المسح الوطني الصحي للأمراض غير المعدية.
- الفحص الطبي قبل الزواج، والذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير من هذا العام 2026 ، بموجب المرسوم السلطاني رقم 2025/111 ؛ بهدف حماية استقرار الأسرة وتقليل المخاطر الصحية الوراثية.

معالي رئيـــــــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضـــــاء المحترمين ،،،

في هذا المقام أجدها فرصة سانحة لاستعراض أبرز إنجازات خطة التنمية الخمسية العاشرة 2021-2025 من خلال البرنامج الاستراتيجي للتغطية الصحية الشاملة لأولوية الصحة في رؤية عمان 2040 (مشروع البنية الأساسية)، وهي كما يلي:-

- تشغيل مستشفيات المزيونة، والسويق، وخصب، ووادي بنى خالد؛ وبذلك يصبح عدد المستشفيات التابعة للوزارة حتى هذا اليوم ستة وخمسين مستشفى.
- تشغيل المختبر المركزي للصحة العامة.
- تشغيل أربعة مراكز متخصصة وهى: (مركز الإخصاب بمستشفى خولة، ومركز مسقط للتعافي المرحلة الأولى بمستشفى المسرة، ومركز التعافي بصحار، والمركز الوطني للصحة الافتراضية)
- تشغيل مُجمعي: حي السلام الصحي بالمعبيلة وحي النهضة الصحي بالعامرات، ورفع كفاءة مركز لوى الصحي إلى مجمع صحي.
- تشغيل عدد من المراكز الصحية، وهي (الجرداء، وسيح المعاشي، وبربزوم، ومقشن، ومرسودد، وبلد سيت، والحلانيات).
- توسعة المركز الوطني لطب وجراحة القلب بالمستشفى السلطاني وتوسعة كل من مستشفيات صحار ونزوى وصور؛ لترفع من مستوى خدمات الرعاية إلى الثالثية.

- استحداث مابين عشرين الى ثلاثين خدمة تخصصية جديدة في المستشفيات الثانوية المرجعية بالمحافظات، والتي تأتي في إطار تفعيل الوزارة للامركزية الخدمات الصحية بها.
- كما شمل التطوير حزمة واسعة من المراكز الصحية لرفع طاقتها الاستيعابية، منها مراكز: (صومرة، وحفيت، والملتقى، والطريف، والمشايق، وأبو بقرة، والعوابي، ونخل، وعوقد، وصلالة الغربية، والسعادة، والمعبيلة، والنهضة، والمضيبي، والقابل، وإبراء، والكامل، وفلج المشايخ، ومركز اللياقة الطبية بإبراء، ومجمع جعلان الصحي).
- ترقية ورفع كفاءة مركز ثمريت الصحي، ومستشفيات ولايات (قريات، وسناو ، ووادي دماء والطائيين، و الدقم، وهيما، و أدم).
- تشغيل عدد تسع وحدات لغسيل الكلى بولايات (بهلاء ، والخابورة ، وصور ، والعامرات، وينقل ، وصحم، وبركاء ، ومحوت، والجازر).
- إنشاء وتوسعة عدد سبع وحدات للطوارئ (بمستشفيات صحار ونزوى وينقل وأدم)، وبمجمع إزكي الصحي ومركزي محوت وحمراء الدروع الصحيين.
- وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعزيز موازنات الصيانة للمديريات العامة للخدمات الصحية بالمحافظات بمبلغ وقدره سبعة ملايين ريال عماني خلال خطة التنمية الخمسية العاشرة.

معالي رئيـــــــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضـــــــاء المحترمين ،،،

أود أن ألخص لكم أولوياتنا في المرحلة القادمة، والتي تتمثل في:-

- استدامة توفير الرعاية الصحية الشاملة للسكان في سلطنة عُمان بجميع مستوياتها.

- استحداث نماذج رعاية وتجمعات صحية سكانية جديدة لتحسين الرعاية الصحية.
- رفع كفاءة الخدمات الثانوية والثالثية في المحافظات؛ لتسهيل عملية الوصول إليها لامركزيا .
- تعزيز كفاءة وكفاية الموارد البشرية الصحية من (توطين واستقطاب واستبقاء، وتنمية للقوى العاملة الصحية الوطنية (كأولوية قصوى).
- تطوير وزيادة كفاءة وفاعلية إدارة البنية الأساسية من استكمال المشاريع الإنمائية الصحية وتشغيلها وصيانة المباني؛ لضمان استدامتها وتهيئتها لتحسين الاستجابة للأزمات والمخاطر والطوارئ.
- مواكبة التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي؛ من أجل خدمات طبية تقنية ذات جودة عالية.
- تمكين القطاع الصحي الخاص من خلال توطين الخدمات الصحية والتعمين وتعزيز الأمن الدوائي والصناعات الدوائية وفرص الاستثمار في القطاع الصحي، وتطبيق النظام العماني لاعتماد المؤسسات الصحية.
- تعزيز أطر التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاع الصحي وشركاء التنمية الصحية في القطاعين العام والخاص بسلطنة عمان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

كما أن خطة الوزارة تضم مجموعة من المشاريع ذات البعد الاستراتيجي في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة 2026-2030 وهي في مرحلة التخطيط والتصميم، أهمها:-

- المركز الوطني لصحة المرأة والطفل (تعزيز الرعاية التخصصية للمرأة والطفل بمدينة السلطان هيثم كجزء من رؤية شاملة لتطوير الخدمات الصحية المتخصصة).
- المركز الوطني لطب وجراحة العيون (توطين التخصصات النوعية).
- المركز الوطني للتأهيل (خطوة استراتيجية لتعزيز منظومة الرعاية الصحية المتكاملة في سلطنة عُمان، وتم تخصيص موقع استراتيجي للمركز في محافظة جنوب الباطنة، وهو يُنفذ بتمويل من القطاع الخاص؛ بهدف تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في المشروعات ذات النفع العام.
- إنشاء قاعدة بيانات وراثية وجينية (الجينوم العُماني) ، وتوسيع مجالات البحوث في هذا المجال التي تحسن التشخيص المبكر للعلاج المستهدف للأمراض الوراثية.
- استكمال مشاريع مستشفيات (النماء وسمائل والفلاح).

- العمل على المرحلة الثانية من بيوت التعافي في مسقط بسعة 250-300 سرير ، إضافة إلى مرافق التأهيل والملاعب الخارجية.
- إضافة إلى عدد من المستشفيات والتي هي في مرحلة التخطيط و التصميم.

وإذ نعي ونتفهم الطلبات التي ترد إلى الوزارة عبر القنوات المختلفة لإنشاء واستبدال مؤسسات صحية، إلا أننا كما تدركون نعمل وفق خطة خمسية ومعايير ومنهجيات لاختيار الأولويات، وضعتها الجهات المعنية لرفع المشاريع سنويا حسب الأولويات بمشاركة أصحاب السمو والمعالي والسعادة المحافظين؛ وذلك بنظام مصفوفة وزارة الاقتصاد، مع اعتماد عملية الإنشاء على توفر المخصصات المالية للتنفيذ والتشغيل.

معالي رئيـــــــــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضـــــــاء المحترمين،،،

تُعد مؤشرات كفاءة النظام الصحي أدوات قياس حيوية لتقييم مدى كفاءة وقدرة القطاع الصحي على استغلال موارده المتاحة لتحقيق أفضل النتائج الصحية الممكنة؛ لذا :-

- فقد نجحت الوزارة في خفض معدل وفَيات الأطفال دون سن الخامسة ؛ ليصل إلى (9.9) وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2024م مقارنة بـ (10.3) وفاة في عام 2021، كما سجل معدل وفيات الرضع انخفاضاً ملموساً ليصل إلى 8 وفَيات لكل 1000 مولود حي، وتعكس هذه الأرقام نجاح التدخلات الطبية المبكرة؛ مما يضع سلطنة عمان في موقع متقدم ضمن تقارير المنظمات الدولية مثل "اليونيسيف."

- وأظهرت النتائج تحسناً في معدل وفَيات الأمهات، حيث انخفض من 17.3 وفاة أمومة لكل 100,000 مولود حي في عام 2021 إلى حوالي 11.5 في عام 2025. ويُعزى هذا الإنجاز إلى التغطية الشاملة للرعاية قبل الولادة وزيادة نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طاقم طبي متخصص في مؤسسات مجهزة بأحدث التقنيات؛ مما ساهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالحمل والولادة.
- كشفت نتائج الدورة الثانية لاستطلاع رضا المجتمع في (يونيو 2025) عن تحسن إيجابي في ثقة المستفيدين من الخدمات الصحية، فقد سجل المؤشر المركب العام لرضا المجتمع نسبة 82.4%، محققاً ارتفاعاً بنسبة 12.3% مقارنة بنسبة (73.4%) لعام 2023م.
- تمكنت الوزارة من خفض نسبة المرضى الجُدد الذين ينتظرون أربعة أسابيع أو أكثر للحصول على موعد بالعيادات الخارجية في المستشفيات المرجعية بالمحافظات، حيث انخفضت النسبة من 32% في خط الأساس لتصل إلى 24% في عام 2025.
- كما سجلت المستشفيات الوطنية (الثالثية) تحسناً أكبر في هذا السياق؛ إذ تقلصت نسبة الانتظار لأكثر من أربعة أسابيع من 50% لتصل إلى 30% ، وهو ما يمثل نقلة نوعية في سرعة الاستجابة للحالات التخصصية المعقدة.
- وفيما يتعلق بالتدخلات الجراحية نجحت الوزارة في رفع نسبة المرضى الذين ينتظرون أقل من 18 أسبوعاً لإجراء العمليات الجراحية غير الطارئة لتصل إلى 83% ، محققة بذلك معايير زمنية تتسق مع أفضل الممارسات الدولية.

والجدير بالذكر أن سلطنة عمان حققت إنجازاتٍ طبيةً رائدةً تتمثل في:-

- نجاح إجراء أول عملية زراعة قلب من شخص مُتوفى دماغياً لمريض عُماني يُعاني من قصور في عضلة القلب وفشلها، ونجاح زراعة أول قلبٍ صناعي من نوع (Heart Mate 3) ، وغيرها من الإنجازات الطبية التي تم ذكرها في البيان التفصيلي.

معالي رئيـــــــــس المجلس الموقـــر ،،،

أصحاب السعادة الأعضـــــــاء المحترمين ،،،

حصدت وزارة الصحة عدة جوائز مهمة، والتي من بينها:-

- جائزة الطبيب القيادي من قبل المجلس الدولي لاعتماد التعليم الطبي العالي بالولايات المتحدة الأمريكية.
- جائزة (الدكتور. لي جونغ ووك) التذكارية للصحة العامة في إدارة الأمراض السارية.
- جائزة سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لبحوث الرعاية الصحية للمسنين.
- جائزة إحسان دغرمجي لصحة الأسرة.
- اختيار مختبرات الصحة العامة المركزية كمركز متعاون في مجال الأمراض المعدية الناشئة والمستجدة، ويُعد هذا المختبر الأول من نوعه والذي يحصل على هذا التصنيف على مستوى إقليم شرق المتوسط .
- حققت سلطنة عمان إنجازاً عالمياً بحصولها على شهادة منظمة الصحة العالمية للقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشري (الإيدز) والزهري من الأم إلى الطفل.
- شهادات كفاءة من منظمة الصحة العالمية (المستوى الأول والثاني) في الفحص المجهري لطفيلي الملاريا، ضمن خطط الخلو من الملاريا.
- حصول المختبر الوطني لشلل الأطفال التابع لمختبرات الصحة العامة على نسبة تقييم بلغت 100% في اختبار الكفاءة لمختبرات شلل الأطفال لعام 2022 الذي تقيمه منظمة الصحة العالمية.
- الاعتراف الدولي بسلامة المرضى بحصول عدد سبعة مراكز رعاية صحية أولية على اعتراف دولي ضمن مبادرة "المؤسسات المراعية لسلامة المرضى."
- جائزة التميُّز لعام ٢٠٢٣ لمكافحة الأمراض غير السارية من منظمة الصحة العالمية.
- جائزة ساساكاوا للصحة 2021 .
- جائزة الإجادة الرقمية 2024 - 20225 كأفضل مبادرة في الابتكار عن نظام فحص اللياقة الطبية للوافدين.

- الجائزة الذهبية في التميز في تجربة المرضى "نجم التميز في تجربة المريض" التي نظمها اتحاد المستشفيات العربية في أبوظبي.
- حصلت سبعة مراكز صحية عمانية على شهادة اعتراف دولية كـ" مؤسسات رعاية صحية أولية صديقة لسلامة المرضى"، من منظمة الصحة العالمية، وهي الأولى من نوعها في إقليم شرق المتوسط التي تجتاز هذا التقييم.
- الشهادة الذهبية في فئة "التحول الرقمي من أجل سلامة المرضى"، لنظام "أمان" لتسجيل الحوادث الطبية المقدمة من اتحاد المستشفيات العربية.
- تتويج ثلاثة مجمعات تجارية عُمانية بالمستوى الألماسي ضمن مشروع «معزّز» للمدن الصحية.
- جائزة الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي كأفضل مبادرة في الابتكار وتوظيف التقنيات المتقدمة (الفحص المبكر لاعتلال الشبكية لمرضى السكري باستخدام الذكاء الاصطناعي).
- جائزة أفضل منصة للخدمات الحكومية الإلكترونية عن تطبيق "شفاء."
- جائزة أفضل فئة مبادرة رقمية متكاملة للتحول الرقمي (نظام فحص اللياقة الطبية للمقيمين).

معالي رئيـــــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعـــادة الأعضاء المحترمين ،،،

تشكل الموارد البشرية العمود الفقري لأي نظام صحي، كما أن الاحتفاظ بالموارد البشرية الصحية واستقطابها وتطويرها له دور حيوي ومهم في تحقيق أهداف هذا القطاع، وبالتالي كان من أولوياتنا مراجعة السياسات والإجراءات التي تمت في السابق والخاصة باللائحة التنظيمية للفئات الطبية والطبية المساعدة؛ من أجل ضمان استبقاء ورفع كفاءة الموارد البشرية الصحية في ظل التحديات العالمية الكبيرة التي تؤثر على شح الموارد البشرية الصحية على المستوى العالمي.

ومن أبرز إنجازات الوزارة في الموارد البشرية هي كالتالي:

- ارتفع إجمالي عدد الموظفين من (37,732) في عام 2021 إلى (44,534) في عام 2025.
- تحسنت نسب التعمين فبلغت نحو (71.0%)، خاصة في فئات التمريض والوظائف الطبية المساعدة والإدارية.
- وصلت نسبة التعمين في القطاع الصحي الحكومي من الصيادلة ومهندسي الأجهزة الطبية إلى (97.7%) ، ووصلت نسبة الإداريين والماليين والوظائف الأخرى (99.8%)
- سجلت فئات المساعدين الصحيين والمضمدين نسبة (100%).
- تم تعيين عدد 12,602 من جميع الفئات في وزارة الصحة خلال سنوات خطة التنمية الخمسية العاشرة.
- تم توفير عدد 216 درجة مالية لتثبيت موظفي العقود المؤقتة للعمانيين.
- تم تعيين إجمالي عدد 2335 موظفا بنظام التدريب المقرون بالتشغيل؛ إضافة إلى وجود عدد 640 على رأس التدريب.
- الإعلان عن عدد 850 فرصة تدريبية مقرونة بالتشغيل لعام 2026 بالتعاون مع وزارة العمل.

ومن منطلق حرص الوزارة على المساهمة في برنامج التشغيل الوطني فقد شكلت قبل عامين (لجنة حوكمة التشغيل في القطاع الصحي الخاص)، وتمكنت اللجنة من رصد جميع الباحثين عن العمل في التخصصات الصحية بسلطنة عمان والمسجلين في المنصة بوزارة العمل، حيث تم حفض نسبة الباحثين عن عمل في مجموعة من التخصصات الصحية؛ إذ بلغ عدد الباحثين من أطباء الأسنان (1.7%) و (1,1%) من الصيادلة ومساعديهم، وأقل من (نصف من واحد في المائة) من التمريض ـ فقط ـ وهو ما يؤكد أن السوق قريب من التشغيل الكامل لفئة الباحثين عن عمل من العمانيين في هذه التخصصات والمسجلين في منصة (مرصد)، وتعمل لجنة حوكمة التشغيل مع وزارة التعليم ووزارة العمل على مواءمة التخصصات الصحية مع سوق العمل، والتوزيع الجغرافي واحتياجات القطاع الصحي.

كما أن الوزارة تعمل على خطة تشغيل المشاريع الإنمائية والتي تم التطرق إليها في مقدمة هذا البيان، وبالتالي ستساهم الوزارة بشكل واسع في البرنامج الوطني للتشغيل، وذلك من خلال طرح مجموعة كبيرة من الفرص الوظيفية، والتي لاتقتصر على التخصصات الطبية والطبية المساعدة فحسب، وإنما ستشمل العديد من الفرص الوظيفية الإدارية والمالية والفنية المختلفة، كما أن هذه المشاريع ستساهم في مشاريع تنمية المحافظات من خلال طرح العديد من الخدمات العامة واللوجستية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص التدريب للخريجين من التخصصات الطبية والطبية المساعدة.

معالي رئيـــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضاء المحترمين ،،،

تعمل الوزارة على تطوير سلاسل إمداد الأدوية والمستلزمات الطبية من خلال إدخال التقنيات الحديثة في سلاسل الإمداد، وإجراء الدراسات للوضع الراهن ومدى الحاجة للاستعانة بمصادر خارجية للتخزين والنقل في مجال المستلزمات الطبية والأدوية.

وقد رفعت الوزارة موازنة المخزون الاستراتيجي إلى عشرة ملايين ريال عماني للأدوية والمستلزمات الطبية؛ وذلك لضمان توفرها لمواجهة الظروف الطارئة ودرء آثار الأوبئة والكوارث لحماية صحة المواطنين، وكذلك لتغطية احتياجات المؤسسات الصحية بوزارة الصحة في الحالات الطارئة لمواجهة الأزمات والمشاكل العالمية التي قد تحدث في إنتاج وتوافر الإمدادات الطبية.

وبشكل عام تقوم الوزارة بالاحتفاظ بمخزون احتياطي يغطي استهلاكات حوالي ثلاثة أشهر من الأصناف الحيوية والمنقذة للحياة، كما توجد دراسة لإنشاء مستودعات طبية في المحافظات أسوة بالمستودعات في محافظتي ظفار والداخلية، كما يجري العمل على إنشاء المخزن الإقليمي بمحافظة مسندم.

ونود التأكيد على أننا نتابع ونرصد التوترات الجيوسياسية الاقليمية في المنطقة وفرضية تأثيرها على سلاسل الإمداد خاصة الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المختبرية واحتمالية نقصها في المؤسسات الصحية؛ ومن أجل ضمان توفيرها فإن الوزارة ماضية في اتخاذ مجموعة كبيرة من الإجراءات الرامية لضمان توفرها لفترة لاتقل عن ستة أشهر والعمل على إيجاد بدائل ومسارات سريعة للإمداد والتمويل.

- وفي هذا الإطار شهد قطاع الصناعات الطبية في سلطنة عُمان نموًا تدريجيًا ومنظمًا خلال الفترة الممتدة من عام 1997م وحتى بداية عام 2026م فقد تم إنشاء عدد من المصانع الطبية على مراحل متتالية، مع تسارع ملحوظ في وتيرة التوسع خلال السنوات الأخيرة، بما يعكس تنامي ثقة المستثمرين وجاذبية القطاع الصناعي الطبي في سلطنة عمان، ويبلغ عدد المصانع الطبية القائمة حاليًا عشرين (20) مصنعًا، تتوزع بواقع سبعة مصانع للأدوية، ومصنعين للمواد الخام الدوائية، وأحد عشر مصنعًا للمستلزمات الطبية، ويقوم خمسة عشر (15) مصنعًا بأعمال التصنيع الكامل، في حين تمارس خمسة (5) مصانع أنشطة إعادة التغليف ضمن فترات سماح انتقالية تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات، يعقبها التحول إلى التصنيع الكامل وفق الأطر التنظيمية المعتمدة.

ويوجد عدد ثمانية عشر مشروعًا صناعيًا في مراحل الإنشاء والتنفيذ، تشمل (أحد عشر) مصنعا للأدوية، ومصنعا للمواد الخام الدوائية، وستة مصانع للمستلزمات والأجهزة الطبية.

معالي رئيـــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضـاء المحترمين ،،،

يُعد القطاع الصحي الخاص شريكا أساسيا في المنظومة الصحية في سلطنة عمان ويمتد القطاع الصحي في محافظات سلطنة عمان مدعوما بـ (36) مستشفى خاصا و 191 مركزا لفحص العمالة الوافدة و 2322 مؤسسة صحية خاصة، ويستقبل القطاع الصحي الخاص أكثر من (4) مليون

زيارة سنويا، ويجرى مايقارب 45124 عملية جراحية، ويضم القطاع الصحي الخاص أكثر من 22655 كادرا صحيا وإداريا و 623 طبيبا زائرا من الكوادر الحكومية إلى القطاع الصحي الخاص، موزعين في مختلف التخصصات؛ مما يسهم في نقل الخبرة.

معالي رئيـــــس المجلس الموقر ،،،

أصحاب السعادة الأعضاء المحترمين ،،،

بقدر ما تشكل الإنجازات في هذا البيان مصدر اعتزاز لنا جميعا؛ لما تنطوي عليه من دلالات تعبر عن النجاح الذي حققته سلطنة عمان في مجال التنمية الصحية كجزء من التنمية الشاملة، إلا أنها تضعنا جميعا أمام مسئولية الحفاظ على هذه الإنجازات وتعزيزها، وذلك هو التحدي الحقيقي الذي يواجهنا الآن.

فالمحافظة على المؤشرات الصحية الحالية وتحسينها، والتي هي بمستويات مرضية حاليا تتطلب تظافر جهود جميع القطاعات، مع تعزيز وتفعيل دور المجتمع والقطاع الخاص، حيث إن مشاركة أفراد المجتمع في صون صحتهم أمر ضروري، ومن هذا المنطلق وايمانا منا بالدور الكبير لدفع عجلة تعزيز الصحة في الولايات فإنني أدعوكم إلى الإشراف على مشاريع تعزيز الصحة في الولايات وتعزيز أهمية الوقف الصحي ضمن أهم الممكنات والمشاركات الاجتماعية لتقديم خدمات صحية عالية الجودة.

وتقديرا للجهود الجبارة والمتميزة التي بذلها ويبذلها موظفو القطاع الصحي في تقديم خدمات إنسانية عالية المستوى على مدار الساعة، وإشادة بما قدموه من تضحيات لا تقدر بثمن فإنه لمن دواعي سروري ومن باب العرفان أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان لكافة الموظفين والطواقم الطبية والصحية والتقنية والإدارية بالقطاع الصحي على كل ما بذلوه والمسؤولية الكبيرة التي حملوها على عاتقهم، ونضالهم من أجل استدامة وتوفير الخدمات الصحية للمواطن والمقيم على هذه الأرض الطيبة، مسطرين في ذلك ملحمة بطولية تدعو للفخر والاعتزاز، والتي ستظل راسخة في تاريخ هذا البلد العظيم.

وفي ختام هذا البيان لا يسعني إلا أن أعرب عن جزيل شكري لمعالي الأخ خالد بن هلال بن ناصر المعولي ـ رئيس المجلس ـ على إتاحته الفرصة لي للحديث عن جهود التنمية الصحية التي تضطلع بها وزارة الصحة. كما أقدم بالغ شكري إلى الأخوة أصحاب السعادة أعضاء المجلس الموقر على حسن استماعهم وإصغائهم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأرفع إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ جزيل الشكر والامتنان على اهتمامه الخاص بتنمية القطاع الصحي، ونعاهد جلالته بمواصلة العمل والسير على نفس الدرب؛ لتحقيق ما يطمح إليه جلالته من مستوى صحي مرتفع لشعبه الوفي والمقيمن فيه، ليجني بلدنا العزيز ثمار التنمية الصحية ومردوداتها في شتى مجالات التقدم الاجتماعية والاقتصادية.

والشكر موصول إلى جميع الجهات المقدمة للخدمات الصحية وكافة الوحدات الحكومية والقطاعات الداعمة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمواطنين والمقيمين على أرض سلطنة عمان على تعاونهم مع وزارة الصحة.

سائلاً المولى القدير أن يوفقنا جميعاً في خدمة وطننا العزيز في ظل قيادة جلالته الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

/ - - /